الأمم المتحدة
S/PRST/2016/16
مجلس الأمن
Distr.: General
3 November 2016
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٨٠١، المعقودة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في مالي“:

”يدين مجلس الأمن بشدة الانتهاكات المتكررة لترتيبات وقف إطلاق النار من جانب الجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية في كيدال وحولها خلال الأشهر الأخيرة، مما يهدد إمكانية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويحث مجلس الأمن الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق على وقف الأعمال العدائية فوراً، والتقيد الصارم بترتيبات وقف إطلاق النار، واستئناف الحوار دون تأخير من أجل تنفيذ الاتفاق.

”ويحث مجلس الأمن حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على الوفاء، بالكامل وبإخلاص، بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ويشير مجلس الأمن إلى استعداده للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف على الذين يتخذون إجراءات ترمي إلى عرقلة تنفيذ الاتفاق، وعلى الذين يستأنفون الأعمال العدائية وينتهكون وقف إطلاق النار، على نحو ما أعرب عنه في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

”ويعترف مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها الأطراف الموقعة خلال السنة الماضية لتنفيذ الاتفاق، ويرحب بالتقدم المحرز صوب إنشاء إدارات مؤقتة في شمال مالي، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء حالات التأخير المستمرة في التنفيذ الكامل للاتفاق. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة لتحقيق فوائد السلام، على نحو ملموس وواضح، لفائدة سكان الشمال وسائر أنحاء مالي من أجل الحفاظ على زخم الاتفاق.

”ويحث مجلس الأمن حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للوفاء التام بالتزاماتها بموجب الاتفاق دون مزيد من

الرجاء إعادة استعمال الورق

التأخير، ولا سيما نشر دوريات أمنية مشتركة، وإتمام عملية إنشاء إدارات مؤقتة في شمال مالي، وتفعيل لجان نزع سلاح المقاتلين المسلحين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتسريع عملية إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في جميع أنحاء البلد في إطار الاتفاق.

”ويحث مجلس الأمن حكومة مالي على العمل مع الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص لمالي، على وضع نقاط مرجعية ملموسة وجداول زمنية لتقييم التقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل للاتفاق، ويشير إلى طلبه إلى الأمين العام أن يدرج هذه النقاط والجداول في تقريره لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

”ويدعو مجلس الأمن أعضاء لجنة متابعة الاتفاق وسائر الشركاء الدوليين ذوي الصلة إلى مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق. ويشدد مجلس الأمن على الدور المحوري الذي ينبغي للممثل الخاص أن يواصل الاضطلاع به لدعم عملية تنفيذ الاتفاق من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية والإشراف عليها.

”ويشجع مجلس الأمن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة دعمهم لتسريع وتيرة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية، بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، في شمال مالي، ولا سيما عن طريق توفير ما يلزمها من معدات وتدريب، بالتنسيق مع حكومة مالي والبعثة المتكاملة، وفي إطار الاتفاق.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء توسع نطاق الأنشطة الإرهابية والأنشطة الإجرامية الأخرى في مختلف أنحاء مالي، ولا سيما في وسط وجنوب البلد، وكذلك إزاء اشتداد العنف القبلي في وسط مالي. ويشدد مجلس الأمن على أن سلطات مالي هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء إقليم مالي.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الهجمات المستمرة، بما فيها الهجمات الإرهابية، على قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة والقوات الفرنسية. ويشدّد مجلس الأمن على ضرورة تقديم الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأعمال الإرهابية المشينة، والذين ينظمونها ويمولونها ويرعونها، إلى العدالة. ويحث مجلس الأمن حكومة مالي على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات.

”ويعترف مجلس الأمن بوجود ثغرات كبيرة في القدرات داخل البعثة المتكاملة، ويؤكد طلبه إلى الأمين العام أن يقوم، على وجه السرعة، بتحديد الخيارات المتاحة واتخاذ جميع التدابير الإضافية الملائمة لتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا وكفالة سلامة

أفرادها وأمنهم. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على التعجيل بتوفير قدرات كافية للبعثة، لا سيما القدرات اللازمة في مجالي الطيران والنقل، لسد هذه الثغرات.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه الشديد إزاء حالة انعدام الأمن التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، ويدين الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويشدد على ضرورة احترام جميع الأطراف لمبادئ المساعدة الإنسانية (المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية) من أجل كفالة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية. ويشدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة كفالة جميع الأطراف لسلامة المدنيين الذين يتلقون هذه المساعدة وحمايتهم، وكفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في مالي.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في المنطقة، لا سيما من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط للاتحاد الأفريقي، إلى زيادة تعاونها مع البعثة المتكاملة من أجل تعزيز الأمن الإقليمي وتيسير تنفيذ ولاية البعثة“.